نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

الصندوق يتوقع حدوث انتعاشة محدودة في النمو عام ٢٠١٣

نشرة صندوق النقد الدولي
٢٣ يناير ٢٠١٣

عامل بناء في مدينة سان ماركوس، في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. من المتوقع أن يساعد تحسن الأوضاع في سوق الإسكان على تعزيز النمو في الولايات المتحدة ليصل إلى ٢% في عام ٢٠١٣ (الصورة: Mike Blake/Reuters/Newscom)

- النمو العالمي يصل إلى ٣,٥% في ٢٠١٣، صعودا من ٣,٢ في ٢٠١٢
- مخاطر الأزمة تنحسر، رغم أن مخاطر التطورات السلبية لا تزال كبيرة
- الأسواق الصاعدة والبلدان النامية والولايات المتحدة هي أهم مصادر النمو

ذكر صندوق النقد الدولي في تحديث لتقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* أن النمو العالمي سوف يشهد تحسنا تدريجيا في عام ٢٠١٣، مع بدء انحسار القيود على النشاط الاقتصادي في العام الجاري. لكن التعافي يسير بخطى بطيئة، ويشدد التقرير على ضرورة تصدي السياسات لمخاطر التطورات السلبية.

وقد أشار التقرير إلى أن إجراءات السياسة المتخذة في منطقة اليورو والولايات المتحدة أدت إلى تراجع مخاطر الأزمة الحادة، كما أن خطط التنشيط الاقتصادي في اليابان سوف تسهم في تعزيز النمو على المدى القريب، الأمر الذي ينتشل البلاد من حالة ركود لم تدم طويلا. وقد ساهمت السياسات الفعالة أيضا في توفير الدعم اللازم لحدوث انتعاشة محدودة في النمو لدى بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي نفس الوقت، لا يزال التعافي في الولايات المتحدة على المسار الصحيح. ومن المتوقع أن يشهد النمو العالمي تحسنا ليصل إلى ٣,٥% في العام الجاري، صعودا من ٣,٢% في عام ٢٠١٢ – بما يمثل خفضا للتوقعات السابقة بمقدار لا يتجاوز ٠,١ نقطة مئوية فقط مقارنة بما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٢ من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*.

وأفاد التقرير بأنه إذا لم تتحقق مخاطر الأزمة واستمر تحسن الأوضاع المالية، فمن الممكن أيضا أن تزداد قوة النمو العالمي عن المستويات التي وردت في التنبؤات السابقة. لكن مخاطر التطورات السلبية لا تزال كبيرة، بما في ذلك مخاطر الركود المطول في منطقة اليورو ومخاطر الإفراط في التقشف المالي على المدى القصير في الولايات المتحدة.

تحسن محدود في الأوضاع

أشار التقرير إلى تحسن الظروف الاقتصادية تحسنا طفيفا في الربع الثالث من ٢٠١٢ مدفوعا بتحسن الأداء في اقتصادات الأسواق الصاعدة والولايات المتحدة. وقد تحسنت الأوضاع المالية أيضا، حيث انخفضت تكاليف الاقتراض

في بلدان الهامش الأوروبية، بينما ارتفعت الأسعار في العديد من أسواق الأوراق المالية على مستوى العالم. لكن نشاط بلدان الهامش في منطقة اليورو كان أضعف حتى من المتوقع، مع انتقال بعض التداعيات إلى بلدان منطقة اليورو الرئيسية نتيجة لذلك الضعف. ودخلت اليابان في حالة من الركود في النصف الثاني من العام الماضي.

لم يحدث تغير يذكر في التنبؤات، باستثناء منطقة اليورو

خفَّض صندوق النقد الدولي توقعاته المتعلقة بالنشاط الاقتصادي على المدى القريب في منطقة اليورو، حيث يتوقع حاليا أن ينكمش النشاط في المنطقة انكماشا طفيفا في عام ٢٠١٣. وذكر التقرير أنه على الرغم من انخفاض المخاطر وتحسن الأوضاع المالية للحكومات والبنوك في اقتصادات الهامش نتيجة الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات، فإن ذلك لم ينعكس بعد في تحسن ظروف الاقتراض في القطاع الخاص. ومن شأن استمرار أجواء عدم اليقين حول إمكانية تسوية الأزمة المالية العالمية في نهاية المطاف، رغم التقدم المستمر في تنفيذ إصلاحات السياسة، أن يتسبب في إضعاف آفاق الاقتصاد في المنطقة.

وتشير تنبؤات الصندوق إلى أن النمو في الولايات المتحدة هذا العام سيصل إلى ٢%، دون تغير يذكر عن التنبؤات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٢ من *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي*. ومن شأن المناخ الداعم في الأسواق المالية وتحسن الأوضاع في سوق الإسكان أن يدعما من نمو الاستهلاك. ولم تتغير أيضا التوقعات السابقة بشأن آفاق المدى القريب في اليابان رغم وقوع البلاد في حالة ركود، وذلك لأن النمو سوف يتلقى دفعة رافعة عند تنفيذ مجموعة من التدابير التنشيطية وإجراء المزيد من التيسير النقدي. ومن المتوقع أن تنمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمعدل قدره ٥,٥% في العام الجاري، دون تغير يذكر عن التنبؤات الواردة في في عدد أكتوبر ٢٠١٢ من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*.

يتعين على السياسات التعجيل بمعالجة المخاطر

أشار التقرير إلى أن منطقة اليورو لا تزال مصدرا لمخاطر التطورات السلبية الكبيرة على آفاق الاقتصاد العالمي. وقال الصندوق إنه مع تراجع احتمالات وقوع أزمة حادة، "فإن مخاطر الركود المطول في منطقة اليورو ككل سوف تزداد إذا لم يتم الاحتفاظ بزخم الإصلاح". وأكد التقرير أنه لدرء هذه المخاطر ينبغي الاستمرار في تنفيذ برامج تصحيح الأوضاع في بلدان الهامش الأوروبية، كما يجب دعمها بنشر حواجز وقائية لمنع انتقال العدوى، فضلا على اتخاذ مزيد من الخطوات نحو إقامة اتحاد مصرفي وتحقيق التكامل المالي.

وبالنسبة للولايات المتحدة، شدد الصندوق على أن "الأولوية الحالية تتمثل في تجنب التقشف المالي المفرط على المدى القصير، والتعجيل برفع الحد الأقصى للديون، والاتفاق على خطة موثوقة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، مع التركيز على إصلاح نظام المستحقات والضرائب". وأكد التقرير أيضا أهمية اعتماد استراتيجية مالية موثوقة للمدى المتوسط في اليابان. ونبه الصندوق إلى أنه في غياب هذه الاستراتيجية "تحمل تدابير التنشيط المالي مخاطر مهمة. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يكون التعافي الذي يدعمه هذا التنشيط قصير البقاء، وأن تصبح آفاق المديونية أسوأ بكثير".

وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يؤكد التقرير على الحاجة إلى إعادة بناء مساحة الحركة أمام السياسات. وقال "إن الوتيرة الملائمة لإعادة بنائها يجب أن تكون محققة للتوازن بين مخاطر التطورات السلبية الخارجية ومخاطر زيادة الاختلالات الداخلية".

أحدث توقعات صندوق النقد الدولي

الصندوق لا يزال يتوقع حدوث تعاف عالمي تدريجي في عام ٢٠١٣، تمشيا مع تنبؤاته المعلنة في أكتوبر.

(التغير ٪)

	٢٠١١	٢٠١٢	توقعات ٢٠١٣	توقعات ٢٠١٤	الفرق عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠١٣	الفرق عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠١٤
الناتج العالمي	٣,٩	٣,٢	٣,٥	٤,١	−٠,١	−٠,١
الاقتصادات المتقدمة	١,٦	١,٣	١,٤	٢,٢	−٠,٢	−٠,١
الولايات المتحدة	١,٨	٢,٣	٢,٠	٣,٠	−٠,١	٠,١
منطقة اليورو	١,٤	−٠,٤	−٠,٢	١,٠	−٠,٣	−٠,١
ألمانيا	٣,١	٠,٩	٠,٦	١,٤	−٠,٣	٠,١
فرنسا	١,٧	٠,٢	٠,٣	٠,٩	−٠,١	−٠,٢
إيطاليا	٠,٤	−٢,١	−١,٠	٠,٥	−٠,٣	٠,٠
إسبانيا	٠,٤	−١,٤	−١,٥	٠,٨	−٠,١	−٠,٢
اليابان	−٠,٦	٢,٠	١,٢	٠,٧	٠,٠	−٠,٤
المملكة المتحدة	٠,٩	−٠,٢	١,٠	١,٩	−٠,١	−٠,٣
كندا	٢,٦	٢,٠	١,٨	٢,٣	−٠,٢	−٠,١
اقتصادات متقدمة أخرى	٣,٣	١,٩	٢,٧	٣,٣	−٠,٣	−٠,١
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	٤,٠	١,٨	٣,٢	٣,٩	−٠,٤	−٠,٢
الاقتصادات الصاعدة والنامية	٦,٣	٥,١	٥,٥	٥,٩	−٠,١	٠,٠
أوروبا الوسطى والشرقية	٥,٣	١,٨	٢,٤	٣,١	−٠,١	٠,٠
كومنولث الدول المستقلة	٤,٩	٣,٦	٣,٨	٤,١	−٠,٣	−٠,١
روسيا	٤,٣	٣,٦	٣,٧	٣,٨	−٠,٢	−٠,١
ما عدا روسيا	٦,٢	٣,٩	٤,٣	٤,٧	−٠,٥	−٠,١
آسيا النامية	٨,٠	٦,٦	٧,١	٧,٥	−٠,١	٠,٠
الصين	٩,٣	٧,٨	٨,٢	٨,٥	٠,٠	٠,٠
الهند	٧,٩	٤,٥	٥,٩	٦,٤	−٠,١	٠,٠
آسيان −٥ [١]	٤,٥	٥,٧	٥,٥	٥,٧	−٠,٢	٠,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤,٥	٣,٠	٣,٦	٣,٩	−٠,٣	−٠,١
البرازيل	٢,٧	١,٠	٣,٥	٤,٠	−٠,٤	−٠,٢
المكسيك	٣,٩	٣,٨	٣,٥	٣,٥	٠,٠	٠,٠
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٣,٥	٥,٢	٣,٤	٣,٨	−٠,٢	٠,٠
بلدان إفريقيا جنوب الصحراء	٥,٣	٤,٨	٥,٨	٥,٧	٠,٠	٠,١
جنوب إفريقيا	٣,٥	٢,٣	٢,٨	٤,١	−٠,٢	٠,٣

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٣.

[١] إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام.